

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
السنة الثالثة اقتصاد نقدي وبنكي .
السداسي الخامس.

محاضرات مقياس الاقتصاد البنكي:

المحور الثاني :

وظائف البنك التجاري.

إعداد : الدكتور طارق قدوري

استاذ الاقتصاد البنكي والقبدي.

السنة الدراسية 2022/2021

المحاضرة السابعة : عملية خلق النقود (مضاعفة النقد) (Money Greation)

السنة الدراسية 2022/2021

□ وظيفة خلق النقود (مضاعفة النقد) :

إن قيام البنوك التجارية بقبول الودائع ومنح القروض ساعدها على أن تكون جهة ثانية مع البنك المركزي في تأثيرها على كمية النقود الموجودة في الاقتصاد بواسطة مضاعفتها لنقود الودائع..

أولا : خلق الودائع المصرفية : (Creation of demand deposits) :

نقتصر في تحليلنا على الودائع تحت الطلب لغرض تبسيط الشرح، ويمكن توسيع الفهم بإضافة ودائع لأجل وودائع الادخارية.

أ - خلق الودائع البنوك مفردة ومجموعة :

لنفترض أن جميع البنوك التجارية قد ادمجت في بنك واحد أو كان هناك بنك تجاري واحد فقط، ونفترض أيضا أن نسبة الاحتياطي النقدي التي اعتاد أن يحتفظ بها هذا البنك الوحيد مقابل الودائع التي يلتزم بها كانت 100 % هذا يعني أن البنك يحتفظ باحتياطي نقدي كامل وبذلك تنحصر وظيفته في مجرد الاحتفاظ بالأموال التي تودع لديه على ذمة أصحابها نظير اتعاب يتقاضاها. مقابل ادارته لهذه الودائع والمحافظة عليها.

أ - خلق الودائع البنوك مفردة ومجموعة :

ولنفترض أن أحد الافراد أودع لدى البنك وديعة جديدة مقدارها 1000 دينار.
من الممكن تصور التغير الذي طرأ على ميزانية هذا البنك الوحيد الذي يقوم مقام البنوك مجموعة
نتيجة حصوله على هذه الوديعة في الاتي:

التغير الذي طرأ على ميزانية البنك الوحيد

أصول	خصوم
1000+ دينار بالخبينة	+ 1000 وديعة

لقد ظهرت 100 دينار التي حصل عليها البنك في كل من جانبي الاصول والخصوم ، وهذا واضح
لأنه بينما زادت موجوداته بهذا المبلغ زادت التزاماته ايضا بنفس المبلغ.

إن مجرد حصول البنك على هذه الوديعة لا يعدو أن يكون عملية نقل هذا المبلغ من التداول إلى خزينة البنك. وطالما يظل هذا البنك لا يقرض أي جزء من الوديعة أي يحتفظ باحتياطي نقدي كامل 100 % مقابل الودائع التي يلتزم بها، فلا تتصور أن هناك مجالا لتوسع مضاعف أو انكماش مضاعف في حجم الودائع التي يلتزم بها البنك كنتيجة لزيادة أو نقص في حجم الاحتياطي النقدي أو النقود التي تودع لدى هذا البنك.

نخلص:

من دراسة هذه الحالة أنه إذا احتفظت البنوك باحتياطي نقدي كامل 100 % فلا يكون لديها أية مقدرة

على خلق ودائع جديدة .

ج - حالة الاحتياطي النقدي الجزئي - بنك منفرد :

هنا نتصور نموذجا يقوم على افتراضات مبسطة نستنتج منه كيف تستطيع البنوك التجارية في ظل احتفاظها باحتياطي نقدي جزئي ان تمنح ائتمان وتخلق ودائع جديدة على اساس الزيادة في ارصدها النقدية الناتجة عما يرد اليها من ودائع. ووفق الافتراضات التالية :

أ- الابقاء على افتراض الحالة الاولى بوجود بنك تجاري واحد في الدولة يقوم مقام البنوك مجتمعة.

ب- نسبة القانونية للاحتياطي النقدي ٢٠% ، أي عليه أن يحتفظ قانونا ٢٠% من كل زيادة في موارده الناتجة من الإيداع لديه.

ت- جميع الدين تؤول المبالغ التي يقرضها هذا البنك سوف يودعونها في النهاية في حساباتهم المصرفية لديه.

ث- يستطيع هذا البنك ان يقرض او يوظف دائما كل الارصدة التي تفيض لديه عما يلزم للمحافظة على النسبة القانونية للاحتياطي النقدي.

ج - حالة الاحتياطي النقدي الجزئي - بنك منفرد :

وفي ظل الافتراضات السابقة ، نفترض أن هذا البنك حصل على مقدار 1000 دينار مما خلق لديه فائض من الارصدة النقدية السائلة بهذا المبلغ ، وهذا يخلق لديه دافعا اقتصاديا إلى زيادة حجم قروضه واستثماراته بغرض تحقيق كسب مادي. بشرط أن يحتفظ بارصدة نقدية سائلة إلى ودائعه متعادلة مع النسبة القانونية أي الـ 20%.

ومن الممكن أن نتصور التغير الذي طرأ على ميزانية هذا البنك الوحيد فيما يلي:

التغير في ميزانية البنك الوحيد

(ودیعة اولیة = 100 دينار، النسبة القانونية للاحتياطي النقدي = 20% .

الاصول	الخصوم
1000 + نقد سائل بالخبزينة	1000 + وديعة اولية
4000 + قروض وسلفيات	4000 + ودائع مشتقة
المجموع: 5000+	المجموع: 5000+

يمكن القول أن هذا البنك الوحيد في الدولة يستطيع أن يضيف إلى اصوله اصولا جديدة قيمتها 4000 دينار ، أي أنه يستطيع أن يخلق ودائع جديدة قيمتها 4000 دينار ، ويمكن أن نطلق عليها صفة الودائع المشتقة (Darivative Depostis) تميزا لها عن الوديعة الاولية (Primary deposit) التي زادت من ارصده النقدية السائلة بمقدار 1000 دينار.

د - خلق النقود البنوك مجتمعة:

نفترض وجود عدد كبير من البنوك التجارية وأن واحدا من هذه البنوك قد حصل على وديعة مقدارها 1000 دينار، في ظل التزامه بالاحتفاظ بنسبة احتياطي نقدي قانوني قدره 20 % ، حيث يقوم البنك بدوره بالاحتفاظ بنسبة الاحتياطي القانوني واقراض الجزء الاخر من الوديعة الجديدة، وهكذا.....

ويمكن تلخيص آلية عملية خلق النقود:

1. أن عملية خلق النقود تتم من خلال البنوك التجارية مجتمعة.
2. التزام جميع البنوك بالاحتفاظ بنسبة الاحتياطي القانوني الذي يحدده البنك المركزي.
3. تستمر البنوك في تقديم القروض حتى تصل إلى حد الاقراض الكامل (مع افتراض أن هناك طلب للقروض يكفي ما تقدمه البنوك من قروض).
4. يقوم عملاء البنوك بتسديد التزاماتهم المالية تجاه الاخرين بشكات مسحوبة على حساباتهم الجارية، ولا يحتفظون باي ارصدة خارج البنوك.

د - خلق النقود البنوك مجتمعة:

والجدول التالي يوضح تداول القروض في القطاع البنكي مجتمعة.

الجدول : القروض في القطاع البنكي مجتمعة.

البنك	إجمالي الودائع	اجمالي القروض	قيمة الاحتياطي القانوني	نسبة الاحتياطي القانوني
البنك أ	1000	800	200	%20
البنك ب	800	640	160	%20
البنك ج	640	512	128	%20
البنك د	512	409.60	102.40	%20
البنك و	409.00	327.68	81.92	%20
البنك هـ	327.68	262.72	65.54	%20
البنك ي	262.14	209.72	52.42	%20
البنك..	209.72	167.77	41.95	%20
البنك....	167.77	134.22	33.55	%20
البنك....	134.22	107.37	26.85	%20
مجموع البنوك العشرة الأولى	4463.13	3570.50	892.63	%20
-	-	-	-	-
باقي الدورة البنكية	536.87	429.50	107.37	
المجموع الكلي	5000.00	4000.00	1000.00	

ويمكن كتابة الجدول على شكل صيغة رياضية على شكل متتالية هندسية والتي يساوي مجموعها:

$$S = D \times \frac{1 - R^N}{1 - R}$$

حيث:

s: الحجم الإجمالي للودائع.

D: الحد الأول للمتتالية وهو مبلغ الوديعة الأولية.

R: أساس المتتالية الهندسية (1-t).

ومنه نجد:

$$S = D \times \frac{1 - (1 - t)^N}{1 - (1 - t)}$$

وتؤول القيمة $(1 - t)^N$ الى الصفر عندما تؤول N الى ∞ .

ومنه يصبح المجموع كما يلي: $S = D \times \frac{1}{t}$

ومنه يمكن توضيح المعادلة بشكل التالي :

الحجم الإجمالي للودائع = مبلغ الوديعة الأولية \times $\frac{1}{\text{نسبة الاحتياطي القانوني}}$

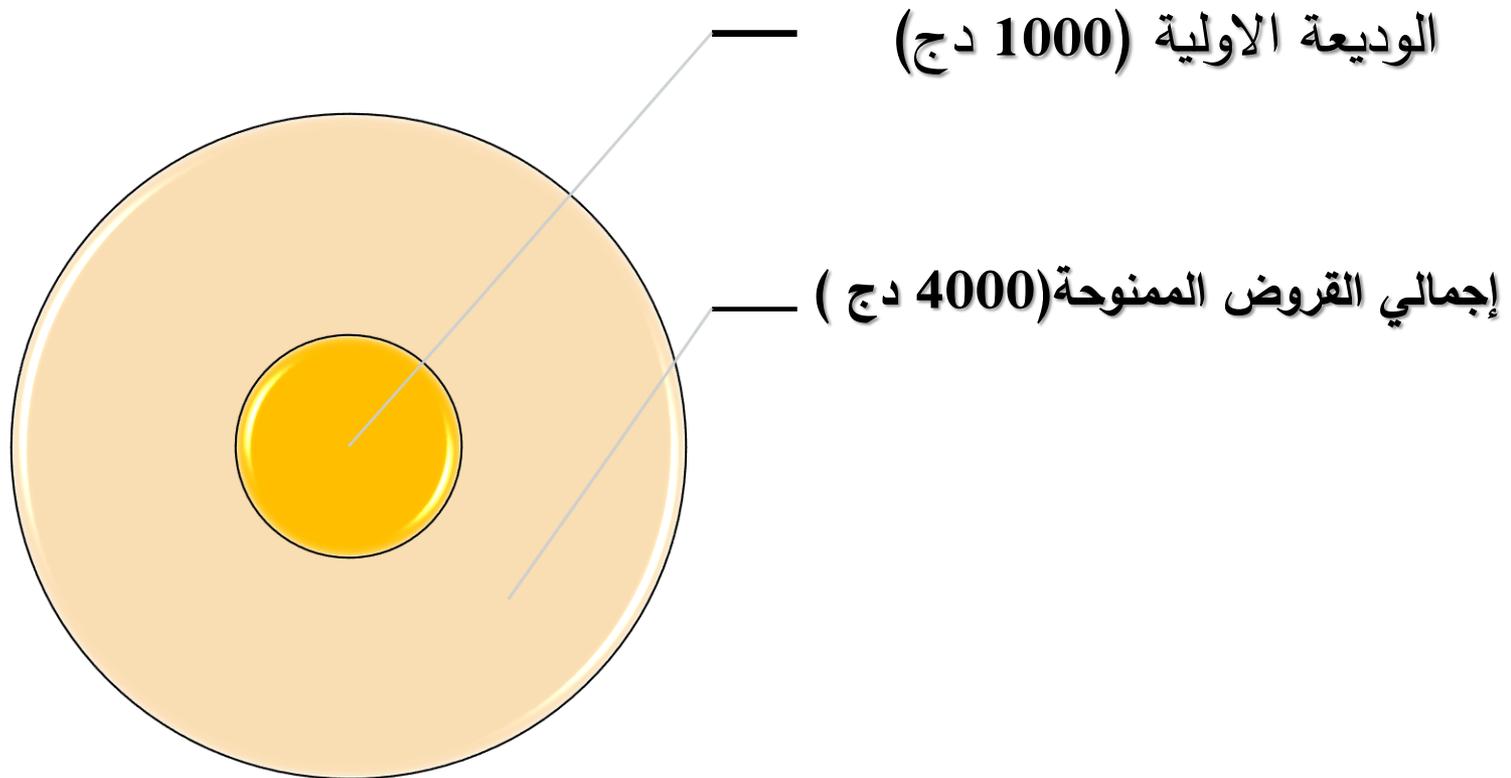
حيث أنه:

١- مضاعف الائتمان = $\frac{1}{\text{نسبة الاحتياطي القانوني}}$

٢- قيمة اجمالي الودائع = الوديعة الأولية \times مضاعف الائتمان.

٣- اجمالي قيمة الاحتياطي القانوني = الوديعة الأولية.

والشكل التالي يوضح مساهمة البنوك في خلق وزيادة حجم الكتلة النقدية في التعامل:



إجمالي الودائع في البنوك = (1000+4000=5000 دج)

هناك تسربات نقدية من شأنها تقليل قدرة البنوك على خلق الودائع أو النقود الائتمانية ومن أهم هذه الأسباب نجد:

➤ تسرب العملة المتداولة بغرض مواجهة المدفوعات الجارية اليومية خاصة في الاقتصاديات الضعيفة من ناحية التعاملات المالية الالكترونية.

➤ اتساع رقعة التعاملات الغير الرسمية خاصة في السوق الموازي.

➤ ظاهرة الاكتناز.

➤ ضعف قدرة البنوك في استيعاب واستقطاب الودائع الأولية.

➤ كثرت التزامات البنوك اتجاه مستلزمات السيولة وضوابط البنك المركزي.

تؤدي مثل هذه التسربات إلى تقليص حجم مضاعف الائتمان ، وبالتالي انخفاض الحد الأقصى للتوسع في الإقراض ، مما يحد من عملية خلق النقود.

ومنه يصبح مضاعف الائتمان كالآتي :

$$\square \text{ مضاعف الائتمان} = \frac{1}{\text{نسبة الاحتياطي القانوني} + \text{نسبة التسرب النقدي}}$$

إضافة إلى التسرب النقدي و تأثيره على حجم خلق الائتمان وإنشاء الوديعة هناك عوامل أخرى نوجزها في ما يلي:

- مجموع النقد المتداول أي حجم الكتلة النقدية التي يصدرها المصرف المركزي لتسهيل عملية التبادل وتعد اساسا هاما لخلق النقود.
- حجم الوديعة الاولية.
- مستوى الوعي المصرفي أي العادات المصرفية.
- درجة الثقة في الجهاز المصرفي.
- نسبة الاحتياطي القانوني وتكون العلاقة بينهم عكسية.
- نسبة التسرب النقدي وتكون العلاقة بينهم عكسية.
- الانفاق الاستهلاكي والعلاقة عكسية بتأثيرها على الادخار.

أسئلة المحور الثاني :

وظائف البنك التجاري.

المحاضرة السابعة : عملية خلق النقود.

1. ما هي أوجه التشابه بين وظيفة الإصدار وخلق النقود ؟

2. اشرح الية خلق النقود (مضاعفة الودائع)؟

3. كيف تأثر التسريبات النقدية على عملية خلق النقود ؟

د. طارق قدوري

بالتوفيق

14-14

البريد الإلكتروني : kaddouri-tarek@univ-eloued.dz

اعداد : الدكتور طارق قدوري

